المنهج الأمثل
في قبول الروايات

إعداد الدكتور
عبد العزيز بن عبد الله الحُمَيدي
الأستاذ بجامعة أم القرى
والمدرس بالمسجد الحرام

ح

عبد العزيز عبد الله الحميدي ، ١٤٣٤هـ
فهرسة مكتبة الملك فهد الوطنية أثناء النشر
الحميدي ، عبد العزيز عبد الله
المنهج الأمثل في قبول الروايات . /عبدالعزيز عبد الله
الحميدي– مكة المكرمة ، ١٤٣٤هـ

٧٧ ص؛..سم

ردمك : ٩٧٨-٦٠٣-٠١-٢٤٠٣-٩

١- السيرة النبوية ٢- الحديث أ.العنوان
ديوي ٢٣٩ ١٤٣٤/٥٧١٠

رقم الإيداع : ١٤٣٤/٥٧١٠
ردمك: ٩٧٨-٦٠٣-٠١-٢٤٠٣-٩

الطبعة الأولى

١٤٣٤هـ - ٢٠١٣م

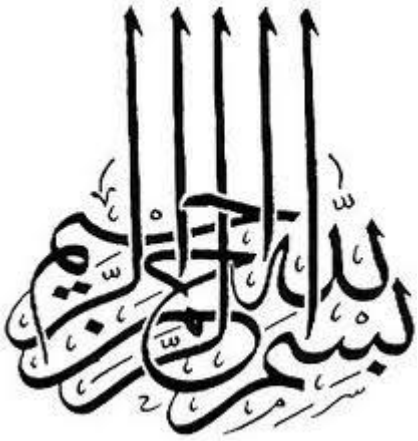

المقدمة

الحمد لله والصلاة والسلام على رسول الله ..

وبعد : فقد كان هذا الكتيب قد وضع في مقدمة كتابي «وقفات مع السيرة النبوية» ، وقد أشار علي بعض الإخوة من أهل التخصص في علوم الحديث النبوي أن أفرده لكونه يشتمل على معلومات تتعلق بالسنة النبوية والسيرة، ليرجع إليه المهتمون بهذين العلمين، ولتكون الاستفادة منه متيسرة لصغر حجمه ولكونه مستقلا في بيان هذا المنهج ، فرأيت هذا الرأي وجيها .

هذا إضافة إلى أن بعض الراغبين في قراءة

السيرة النبوية يواجَهون بهذه المقدمة التي تحتوي على معلومات تهم المتخصصين في علوم السنة والسيرة ولا تهم عامة القراء، فلا يجدون الراحة في قراءتها ، فكان ذلك دافعا إلى حذفها من السيرة النبوية ؛ ليصل عموم القراء إلى فصول السيرة من أول الكتاب .

مكة المكرمة

١٤٣٣هـ/ ٢٠١٢م

مناهج المحدثين في الحكم على الروايات

حينما يتصدى أي كاتب للكتابة عن مضمون النصوص الحديثية والتاريخية فإنه بحاجة أولاً إلى أن يتثبت من صحة نسبة الوقائع والأقوال إلى أصحابها وسلامتها من الكذب أو الخطأ، ثم يتحدث عنها بعد ذلك بما يتناسب مع موضوعاتها .

والذي سار عليه بعض المحققين في هذا العصر هو دراسة الأسانيد والحكم من خلال ذلك على الأحاديث، ولكن من خلال عملي في التأليف في السنة والسيرة، ومن خلال إشرافي على رسائل علمية ومناقشتي رسائل أخرى تشتمل على دراسة الأسانيد تبين لي أن هذا العمل كبير جدًّا، وكلما تعمقت في هذا

الموضوع تبين لي أنه من اختصاص العلماء الكبار الذين تعمقوا وتوسعوا في هذا العلم ، حيث إن الحكم على الأحاديث يحتاج مع دراسة الأسانيد إلى إحاطة بالأحاديث المروية في موضوع ذلك الحديث إذا كان في سنده مقال حتى لا يحكم الباحث عليه بالرد مع وجود شواهد له ترفعه إلى القبول .

كما يحتاج الباحث إلى إحاطة بمرويات الرواة الذين جمع العلماء في الحكم عليهم بين الجرح والتعديل مثل الحكم على الراوي بأنه صدوق يخطئ أو يَهِم أو ثقة له أوهام ونحو ذلك ، لأن الحكم على أحاديث هؤلاء جميعاً بالقبول يتضمن قبول أحاديث أخطؤوا فيها أو وهموا فيها ، والحكم عليها جميعـاً

بالرد يتضمن الحكم بذلك على أحاديث أصابوا فيها.

والذي سار عليه المحققون من العلماء هو دراسة مرويات هؤلاء الرواة واختيار ما لم يخطئوا فيه وترك ما أخطؤا فيه .

وفي بيان هذا المنهج يقول الإمام ابن القيم بعدما ذكر ما عِيبَ على الإمام مسلم في إخراجه حديث مطر الوراق: « ولا عيب على مسلم في إخراج حديثه لأنه ينتقي من أحاديث هذا الضرب ما يعلم أنه حفظه، كما يطرح من أحاديث الثقة ما يعلم أنه غلط فيه» ثم خطَّأ من أخرج جميع حديث الثقة وإن كان فيه غلط، وذكر أن هذه طريقة الحاكم وأمثاله، كما خطّأ من ضعف جميع حديث سيء الحفظ، وذكر

أن هذه طريقة ابن حزم وأمثاله ، وصوب طريقة الإمام مسلم وذكر أنها طريقة أئمة هذا الشأن[1] .

أما الباحثون في هذا العصر فمنهم من يسير على منهج ابن حزم في رد أحاديث من اتهموا بالوهم أو الخطأ أو سوء الحفظ، وفي ذلك ضياع لثروة علمية كبيرة .

وهذه الاستدراكات التي يطلقها العلماء النقاد بقولهم يخطىء أو يهم أو له أوهام لا يعنون بها جرح الراوي ليرد حديثه ، وإنما يصفونه بذلك من باب الاحتياط للدين ليتوقف العلماء الباحثون عند هذه الإشارات فيبحثوا بعد ذلك في مرويات هؤلاء الرواة

(١) زاد المعاد ، فصل في هديه ﷺ في سجود القرآن (١/ ٣٦٤) .

فيتقوا رواية ما انتقدوا فيه .

وهؤلاء العلماء الذين يؤلفون الكتب في الجرح والتعديل إنما يؤلفونها للعلماء المتأهلين للحكم على الأحاديث من باب التنبيه إلى مواقع الخلل إجمالاً ليقوم العلماء الباحثون بتكميل مراحل البحث في الحكم على النصوص من خلال ذلك ، لا ليحكموا على الرواة ثم على الأحاديث على ضوء تلك الكلمات الموجزة التي أطلقها أولئك العلماء النقاد .

ومن الباحثين من يتساهل فيقبل أحاديث من اتهموا بالوهم والخطأ مطلقاً من غير بحث ولا نظر في مرويات الرواة ولا في روايات الرواة الآخرين في الموضوع نفسه ، وهذا تفريط كبير ، فإن هؤلاء الرواة

لم يتهموا بالخطأ أو الوهم أو الغلط إلا وفي مروياتهم شيء من ذلك .

وقلَّ من يسير على منهج المحققين من أهل هذا الشأن لأن هذا المنهج يحتاج إلى علم واسع ، وتفرغ طويل لهذا العلم، ولا ينجح في ذلك إلا العلماء الأفذاذ الموهوبون الذين يدركون الخطأ في الأسانيد بمجرد سماعها لسعة اطلاعهم، ولما منحهم الله تعالى من الحافظة القوية والذكاء النادر، ولهذا لم يشتهر بالنقد من العلماء الذين أمضوا أعمارهم في هذا الفن إلا نوادر في كل عصر مع أن كثيراً من الرواة قد جعلوا هذا العلم شغلهم الشاغل، ووصلوا فيه إلى حفظ الأسانيد والمتون .

ومن الأمثلة الجيدة للنقد الصحيح الصادر من هؤلاء العلماء ما ذكر الإمام الذهبي من خبر عباس الدوري :حدثنا يحيى بن معين،قال:حضرت نعيم بن حماد بمصر، فجعل يقرأ كتاباً صنفه ، فقال: حدثنا ابن المبارك عن ابن عون، وذكر أحاديث ، فقلت : ليس ذا عن ابن المبارك، فغضب ، وقال : ترد علي ؟ قلت : إي والله، أريد زينك، فأبى أن يرجع، فلما رأيته لا يرجع. قلت: لا والله ما سمعت هذه من ابن المبارك ولا سمعها هو من ابن عون قط. فغضب وغضب من كان عنده وقام فدخل، فأخرج صحائف، فجعل يقول، وهي بيده: أين الذين يزعمون أن يحي بن معين ليس بأمير المؤمنين في

الحديث؟ نعم يا أبا زكريا: غلطت وإنما روى هذه الأحاديث غير ابن المبارك عن ابن عون[1] .

ومن ذلك ما رواه الحافظ عبد الرحمن بن أبي حاتم قال : سمعت أبي رحمه الله يقول : جاءني رجل من جلة أصحاب الرأي من أهل الفهم منهم[2] ومعه دفتر فعرضه عليَّ فقلت في بعضها : هذا حديث خطأ قد دخل لصاحبه حديث في حديث، وقلت في بعضه: هذا حديث باطل، وقلت في بعضه:هذا حديث منكر، وقلت في بعضه : هذا حديث كذب، وسائر

---

(١) سيرة أعلام النبلاء (١١/ ٩٠) .

(٢) أصحاب الرأي مصطلح يطلق في ذلك الزمن على الفقهاء الذين ليس لهم عناية برواية الحديث .

ذلك أحاديث صحاح .

فقال لي من أين علمت أن هذا خطأ وأن هذا باطل وأن هذا كذب؟ أخبرك راوي هذا الكتاب بأني غلطت وأني كذبت في حديث كذا ؟

فقلت: لا، ما أدري هذا الجزء من رواية من هو؟ غير أني أعلم أن هذا خطأ وأن هذا الحديث باطل وأن هذا الحديث كذب .

فقال تدعي الغيب؟قال:قلت : ما هذا ادعاء الغيب.

قال: فما الدليل على ما تقول ؟ قلت: سل عما قلت من يحسن مثل ما أحسن، فان اتفقنا علمت أنا لم نجازف ولم نقله إلا بفهم .

قال : من هو الذي يحسن مثل ما تحسن ؟ قلت: أبو زرعة .

قال:ويقول أبو زرعة مثل ما قلت؟قلت: نعم.

قال: هذا عجب! فأخذ فكتب في كاغد[1] ألفاظي في تلك الأحاديث ثم رجع إليّ وقد كتب ألفاظ ما تكلم به أبو زرعة في تلك الأحاديث، فما قلت: إنه باطل قال أبو زرعة: هو كذب قلت: الكذب والباطل واحد، وما قلت: إنه كذب قال أبو زرعة: هو باطل، وما قلت: إنه منكر قال: هو منكر كما قلت وما قلت إنه صحاح قال أبو زرعة :صحاح.

فقال: ما أعجب هذا تتفقان من غير مواطأة فيما

---

(١) يعني في ورق .

بينكما، فقلت: فقد علمت من ذلك أنا لم نجازف وإنما قلناه بعلم ومعرفة قد أوتينا ، والدليل على صحة مانقوله بأن دينارا مُبَهرجًا يحمل إلى الناقد فيقول : هذا دينار مُبَهرج ويقول لدينار : هو جيد ، فإن قيل له من أين قلت إن هذا مُبَهرج ؟ هل كنت حاضرًا حين بُهرج هذا الدينار؟ قال : لا، فإن قيل له فأخبرك الرجل الذي بهرجه أني بهرجت هذا الدينار؟ قال : لا،قيل فمن أين قلت إن هذا مُبَهرج ؟ قال : علمًا رُزقتُ، وكذلك نحن رُزقنا معرفة ذلك، قلت: فَتَحْمل فصَّ ياقوت إلى واحد من البصراء من الجوهريين فيقول: هذا زجاج، ويقول لمثله : هذا ياقوت، فإن قيل له: من أين علمت أن هذا زجاج

وأن هذا ياقوت؟ هل حضرت الموضع الذي صُنع فيه هذا الزجاج ؟ قال: لا ، قيل له : فهل أعلمك الذي صاغه بأنه صاغ هذا زجاجًا ؟ قال: لا ، قال : فمن أين علمت؟ قال : هذا علم رُزقتُ، وكذلك نحن رُزقنا علمًا لايتهيأ لنا أن نخبرك كيف علمنا بأن هذا الحديث كذب وهذا حديث منكر إلا بما نعرفه.

قال أبو محمد : تعرف جودة الدينار بالقياس إلى غيره فإن تخلف عنه في الحمرة والصفاء علم أنه مغشوش، ويعلم جنس الجوهر بالقياس إلى غيره فإن خالفه في الماء والصلابة علم أنه زجاج، ويقاس صحة الحديث بعدالة ناقليه ، وأن يكون كلاما يصلح أن يكون من كلام النبوة،ويُعلم سقمه ونكارته بتفرد

من لم تصح عدالته بروايته والله أعلم[1].

ومما يبين قلة النقاد البارعين في الحكم على الأحاديث حتى في زمن ازدهار هذا العلم ما ذكره ابن أبي حاتم قال: سمعت أبي يقول: جرى بيني وبين أبي زرعة يوما تمييز الحديث ومعرفته، فجعل يذكر أحاديث ويذكر عللها، وكذلك كنت أذكر أحاديث خطأ وعللها وخطأ الشيوخ، فقال لي: يا أبا حاتم قلَّ من يفهم هذا، ما أعز هذا، إذا رفعت هذا من واحد واثنين فما أقل من تجد من يحسن هذا ! وربما أشك في شيء أو يتخالجني شيء في حديث فإلى أن ألتقي معك لا أجد من يشفيني منه، قال أبي: وكذاك كان

(١) الجرح والتعديل ١/ ٣٤٩ – ٣٥١.

أمري[1].

وإذا كان لايوجد غير اثنين ممن يحسنون الحكم على الأحاديث في ذلك الزمن المزدهر بعلوم الحديث وروايته فكيف بعصرنا الحاضر ؟!

ومن ذلك ما رواه أبو محمد المخلدي قال: أخبرنا أبو حامد الأعمش: أن إنساناً قرأ على الإمام أبي عبد الله محمد بن إسماعيل البخاري حديث حجاج بن محمد عن ابن جريج عن موسى بن عقبة عن سهيل بن أبي صالح عن أبيه عن أبي هريرة ﷺ عن النبي ﷺ قال :«كفارة المجلس إذا قام العبد أن يقول: سبحانك اللهم وبحمدك اشهد أن لا إله إلا

(١) الجرح والتعديل ١/ ٣٥٦.

أنت أستغفرك وأتوب إليك» فقال له مسلم - يعني ابن الحجاج - : في الدنيا أحسن من هذا الحديث: ابن جريج عن موسى بن عقبة عن سهيل بن أبي صالح ؟ تعرف بهذا الإسناد في الدنيا حديثاً ؟ فقال محمد بن إسماعيل: إلا أنه معلول، فقال له مسلم: لا إله إلا الله - وارتعد - أخبرني به، فقال: استر ما ستر الله، هذا حديث جليل رواه الناس عن حجاج بن محمد عن ابن جريج، فألح عليه، وقبَّل رأسه وكاد أن يبكي، فقال: اكتب إن كان ولابد: حدثنا موسى بن إسماعيل حدثنا وهيب حدثنا موسى بن عقبة عن عون بن عبدالله[1] قال: قال رسول الله ﷺ :«كفارة المجلس إذا

(١) لم يكمل البخاري الإسناد لأنه معروف عند مسلم .

قام العبد أن يقول : سبحانك اللهم وبحمدك ، أشهد أن لا إله إلا أنت ، أستغفرك وأتوب إليك» ، فقال له مسلم: لايبغضك إلا حاسد، وأشهد أنه ليس في الدنيا مثلك !

وقد جاء في رواية أخرى أن الإمام مسلم جاء إلى الإمام البخاري فقبَّل بين عينيه وقال: دعني أقبل رجليك يا أستاذ الأستاذين وسيد المحدثين وطبيب الحديث في علله .. ثم ذكر هذا الحديث وأن الإمام البخاري بين أن علة الإسناد المشهور هي أن موسى ابن عقبة لم يُذكر له سماع من سهيل بن أبي صالح[1].

وهذه براعة من الإمام البخاري في فهم علل

---

(١) مقدمة فتح الباري ٤٨٨ .

الأحاديث، حيث إن هذا الفن أصعب فنون علوم الحديث وأشدها غموضًا .

وقد يصل إلى المقصود من ليسوا في مستوى هؤلاء في الذكاء والحفظ ولكن بعد بذل جهد كبير ووقت طويل في البحث عن مرويات الراوي وعن المرويات في الموضوع، بينما يكون هذا الجهد والوقت مختصرين أمام العلماء الأفذاذ لسرعة تذكرهم هذه الموضوعات.

كما أن الحكم على الأحاديث يحتاج إلى معرفة تامة بموضوع العلل، لأن من شرط قبول الحديث خلوه من العلل.

فإذا بلغ الباحث مرتبة الأئمة الكبار من أمثال

أحمد بن حنبل والبخاري وأبي زرعة وأبي حاتم والدار قطني الذين كانوا تُعرض عليهم الأحاديث فيبينون ما فيها من علل حال سماعها غالباً، فإنه جدير بأن يحكم على الأحاديث بأدنى نظر وإلا فإنه- مع التوسع في هذا العلم- بحاجة إلي البحث الطويل حتى يصل إلى معرفة سلامة الحديث من العلل وقد لا يصل إلى ذلك.

ولا يكون العالم متأهلاً للحكم على الأحاديث إلا إذا كان واسع الاطلاع على السنة بمختلف طرقها، وقد كان العلماء قديماً يبدؤون حياتهم العلمية بالرواية عن العلماء، وكانوا يقطعون آلاف الأميال في رحلاتهم العلمية من أجل رواية أحاديث جديدة أو

الاستزادة من طرق الرواية، فإذا أنهوا هذه المرحلة أو قاربوا على الانتهاء واجتمع لدى الواحد منهم عدد من الطرق لكل حديث فإنهم يدخلون مرحلة التأهل للحكم على الأحاديث، ومع ذلك فإنه لم يشتهر بالحكم المذكور إلا قليل من العلماء في كل عصر لأنه من الصعب الإحاطة بالطرق المتعددة للحديث الواحد ومعرفة العلل ونحو ذلك مما يلزم للحكم على الأحاديث.

وحينما اتسعت دائرة الرواية في عهد التابعين ومن بعدهم أصبح يقبل على الرواية رواة متفاوتون من ناحية الحفظ والعدالة، فظهرت بسبب ذلك الحاجة إلى تمييز الرواة والروايات، وتصدى لباب

الجرح والتعديل ونقد الروايات عدد من العلماء المتبحرين في علم الحديث ورواية الأخبار الذين أصبحوا يدركون الخلل في الروايات بمجرد سماعها بأسانيدها المختلفة.

وقد تمخضت حركة النقد هذه عن مناهج مختلفة في معايير الروايات، وذلك بعدما اتفق العلماء على قبول ما بلغ درجة الصحة أو الحسن في جميع الموضوعات التي تعرضت لها الروايات، واتفق العلماء المعتدُّبهم في هذا الشأن على رد الروايات الشديدة الضعف، وهي التي قد أتى ضعفها من

جانب الطعن في بعض رواتها من حيث العدالة[1].

ولكنهم اختلفوا في جانب قبول الروايات التي جاء الحكم عليها من ناحية اتهام بعض رواتها بالضعف من ناحية الحفظ.

وفي ذلك يقول الإمام البيهقي رحمه الله في بيان الأحاديث الضعيفة: فهي أحاديث اتفق أهل العلم بالحديث على ضعف مخرجها وهذا النوع على ضربين: ضرب رواه من كان معروفاً بوضع الحديث والكذب فيه، فهذا الضرب لايكون مستعملاً في شيء من أمور الدين إلا على وجه التليين، وضرب لايكون

---

(١) وقد ألحق بعض العلماء بذلك من فحش خطؤه وكثرت غفلته.

راويه متهماً بالوضع غير أنه قد عرف بسوء الحفظ وكثرة الغلط في رواياته، أو يكون مجهولاً لم يَثْبُت من عدالته وشرائط قبول خبره ما يوجب القبول.

فهذا الضرب من الأحاديث لايكون مستعملاً في الأحكام كما لاتكون شهادة من هذه صفته مقبولة عند الحكام، وقد يستعمل في الدعوات والترغيب والترهيب والتفسير والمغازي فيما لايتعلق به حكم.

ثم ذكر بإسناده عن عبدالرحمن بن مهدي أنه قال: إذا روينا في الثواب والعقاب وفضائل الأعمال تساهلنا في الأسانيد وتسامحنا في الرجال، وإذا روينا في الحلال والحرام والأحكام تشددنا في الأسانيد وانتقدنا الرجال.

وروى بإسناده عن الإمام أحمد بن حنبل أنه سئل عن محمد بن إسحاق فقال: وأما محمد بن إسحاق فهو رجل تكتب عنه هذه الأحاديث - كأنه يعني المغازي ونحوها - فأما إذا جاء الحلال والحرام أردنا قوماً هكذا وقبض أصابع يده الأربع من كل يد ولم يضم الإبهام[1]!

(١) دلائل النبوة ١/ ٣٣-٣٨ ، وانظر فتح المغيث ١/ ٢٦٧ .

توجيهات للباحثين في هذا العلم

إذا كان الباحث مبتدئًا في هذا العلم فيمكن أن تتم المرحلة الأولى بدراسة كتب السنة دراسة وعي واستيعاب على شيوخ متقنين، بحيث يكون الدارس قادراً على جمع طرق الحديث الذي يريد الحكم عليه، والأحاديث الواردة في موضوعه، وفي أثناء هذه الدراسة يدرس مصطلح الحديث على الشيوخ لا ليحكم على الأحاديث في هذه المرحلة وإنما ليفهم به تعبيرات العلماء، وليطبقه على كلامهم في كتب السنة.

ومن خلال دراسته كتب السنة واطلاعه على شروحها ستكون عنده معلومات كثيرة عن طرق الروايات وعن كلام العلماء في الحكم على الأحاديث

وعلى الرجال، ولا يمكن أن ينتقل إلى المرحلة الثانية وهي التأهل للحكم على الأحاديث إلا بعد الانتهاء من المرحلة الأولى.

فإنه ينبغي الحرص على تتبع حكم العلماء المعتدِّبهم في هذا العلم وإثباته مع النصوص، فإذا حكموا على الأثر بما يشعر بقبوله فإنه يقبل ولو تبين ضعف في إسناده، ولا ينبغي قبول مخالفة الباحثين المعاصرين للعلماء السابقين المتبحرين في هذا العلم، لأن أغلب الباحثين المعاصرين-حسب علمي- لم تتحقق فيهم أهلية الحكم على الأحاديث، فكيف تقبل مخالفتهم لعلماء قد بلغوا الأهلية في ذلك، بل قد بلغ بعضهم القمة في الكفاءة في هذا الشأن؟!

ومن مسوغات ذلك أن العالم الخبير قد يحكم على الحديث بالصحة بالنظر لمجموع أسانيده من غير أن يصرح بأنه صحيح لغيره، فيأتي من يعارضه فيحكم له بالحسن، لأنه نظر إلى سند واحد ولم يستوعب دراسة أسانيد الحديث، وربما حكم العالم على الحديث بالحسن لشواهده فيأتي من الباحثين المعاصرين من يضعفه لما ظهر له من دراسة أحد أسانيده، وربما حكم العالم على الحديث بالصحة مع عدم بلوغ رجاله درجة الثقة لكون الرواية من صحيفة، وإذا كانت كذلك فإنه لايشترط في رواتها أن يبلغوا تمام الضبط، فيأتي من لم يتعمق في العلم فيحكم على الحديث بالحسن أو الضعف.

وقد حدث ذلك مني حيث حكمت قديما على روايات صحيفة على بن أبي طلحة بالضعف لأن فيها عبدالله بن صالح وقد وصف بأنه كثير الغلط، ومعاوية بن صالح وقد وصف بأنه له أوهام.

فلما تقدمتُ في العلم في مرحلة لاحقة حكمت على روايات هذه الصحيفة بالحسن لأن الكلام الذي في معاوية بن صالح لايضر، لأنه لم يهم في تلك الروايات، ولأن عبدالله بن صالح ثبْت في كتابه، وهذه الروايات من صحيفة.

ثم وجدت بعد ذلك أن الحافظ ابن حجر حكم على إسناد رواية من هذه الصحيفة بالصحة، فتعجبت من ذلك وقلت: كيف يحكم على هذه

الصحيفة بالصحة وهو الذي تكلم على رواتها في «التقريب» بالكلام السابق ؟![1]

ثم تبين لي بعد ذلك أن الرواية إذا كانت من صحيفة فإنه لايشترط في رواتها اتصافهم بتمام الضبط ليُحكم عليها بالصحة لأنهم يروون من صحيفة مكتوبة، فإذا وُصفوا بالعدالة فإن روايتهم صحيحة ولو لم يبلغوا تمام الضبط.

فعرفت بهذا وغيره أن هذا العلم يحتاج إلى جهد كبير وزمن طويل قبل أن يصل صاحبه إلى مرتبة الأهلية للحكم على الأحاديث.

وبهذا يتبين لنا أن مخالفة العلماء المتبحرين في

---

(١) فتح الباري ١٣/ ٢٧١ .

هذا العلم لاتليق بالباحثين المبتدئين، ولاتقبل إلا من عالم مماثل لأولئك العلماء في علمهم أو مقارب لهم على الأقل.

وحينما لانجد حكما للعلماء السابقين الذين يعتد بحكمهم فإن الحاجة قائمة لاجتهاد علماء هذا العصر في الحكم على تلك الأحاديث، ولكن ليس هذا من شأن المبتدئين ولا المتوسطين في هذا العلم، وإنما هو من شأن المنتهين الذين يشهد لهم أهل العلم بالتقدم والتعمق في هذا الشأن، كما هو الحال في علماء العصور السابقة.

إن البحث في الحكم على الأحاديث يمر عادة بمرحلتين :

المرحلة الأولى : الحكم على رجال الإسناد.

والمرحلة الثانية : الحكم على الحديث نفسه .

فإذا صدر الحكم من العلماء على رجال الإسناد فقط فقد بقي مرحلة من البحث،وينبغي للعلماء المتأهلين للحكم على الأحاديث أن يكملوا هذه المرحلة، وذلك بالبحث أولا في روايات المتكلم فيهم لمعرفة الحديث المبحوث فيه هل هو مما أخذ عليهم أم لا،ثم بالبحث ثانيا في الروايات المروية في هذا الموضوع إن كان الحديث يحتاج إلى تقوية،أما إذا صدر الحكم على الأحاديث نفسها من علماء هذا الشأن فالمنهج الصحيح أن نقبل حكم هؤلاء العلماء، مالم نعثر على حكم مخالف لمن هم أعلم منهم،وأن نتفرغ

للأعمال العلمية الأخرى التي هي بحاجة إلى بحث.

لكن المشاهد في هذا العصر أن بعض الباحثين يأتون إلى هذه الأحاديث التي حكم العلماء عليها بالصحة أو بالحسن أو قبلوها في بابها وانتهى أمر البحث فيها فيقومون باستئناف المرحلة الأولى من البحث حيث يقومون بالحكم على بعض رجالها ببيان ما قيل فيهم من جرح ، ثم إن بعضهم يتوقف عند هذه المرحلة من البحث إما تورعا عن الحكم على متون الأحاديث أو لغير ذلك من الأسباب، وهؤلاء لم يصنعوا شيئا سوى التشكيك في قبول نصوص السنة والسيرة، وبعضهم يقوم بالمرحلة الثانية فيحكم على تلك النصوص بالضعف مع أنه غير مؤهل لهذا

الحكم لما سبق بيانه من عدم الإلمام بمرويات الرواة المتكلم فيهم، وعدم إحاطته بالنصوص الواردة في الموضوع، وبهذا يكون قد ألغى نصوصاً صالحة مقبولة.

منهج العلماء في تدوين السيرة

لقد كان للعلماء في تدوين السيرة مناهج متعددة، ولهذا كانت الكتب التي عرضت السيرة النبوية على ثلاثة أنواع:

النوع الأول: الكتب التي اقتصر أصحابها على ما بلغ درجة الصحة حسب معايير المحدثين، ومن ذلك ما تضمنته كتب السنة التي التزم أصحابها بإخراج الصحيح فقط، وعلى رأس هذه الكتب صحيحا الإمامين البخاري ومسلم.

النوع الثاني:الكتب التي التزم أصحابها بإخراج ما كان صالحاً في هذا الباب، وذلك يشمل الصحيح والحسن والصالح للاعتبار، ومن ذلك كتب السنة

التي لم يلتزم أصحابها بإخراج الصحيح وحده، وعلى هذا النحو أكثر كتب السنة المعتدِّ بها مثل كتب السنن الأربع ومسند الإمام أحمد، ومن أبرز ما يدخل في هذا الباب كتب السيرة المعتمدة، وعلى رأسها سيرة ابن إسحاق بالنسبة لكتب المتقدمين.

وقد جاءت بعد ذلك كتب مختارة دوَّنها أصحابها بالأسانيد وعلى رأس هذه الكتب دلائل النبوة للبيهقي ، وفي هذا المنهج الذي يدل على اختيار ما هو مقبول في هذا الباب يقول الإمام البيهقي : «ويُعلم أن كل حديث أوردته فيه قد أردفته بما يشير إلى صحته، أو تركته مُبْهَماً وهو مقبول في مثل ما أخرجته . وما عسى أوردته بإسناد فيه ضعف أشرت

إلى ضعفه، وجعلت الاعتماد على غيره.

وقد صنف جماعة من المتأخرين في المعجزات وغيرها كُتُباً وأوردوا فيها أخباراً كثيرة من غير تمييز منهم صحيحها من سقيمها، ولا مشهورها من غريبها، ولا مرويها[1] من موضوعها، حتى أنزلها من حسنت نيته في قبول الأخبار منزلة واحدة في القبول، وأنزلها من ساءت عقيدته في قبولها منزلة واحدة في الرد.

قال: وعادتي - في كتبي المصنفة في الأصول والفروع - الاقتصار من الأخبار على ما يصح منها

---

(١) هذا فيه تجوُّر في التعبير لأن الحديث الموضوع من جملة المروي، ومن السياق يفهم أن المراد ما له أصل ثابت وإن كان ضعيفًا .

دون ما لا يصح، أو التمييز بين ما يصح منها وما لا يصح ؛ ليكون الناظر فيها من أهل السنة على بصيرة مما يقع الاعتماد عليه، لايجد من زاغ قلبه من أهل البدع عن قبول الأخبار مَغْمَزاً فيما اعتمد عليه أهل السنة من الآثار.

ومن أَنْعَمَ النظر في اجتهاد أهل الحفظ في معرفة أحوال الرواة، وما يقبل من الأخبار وما يرد، علم أنهم لم يَأْلُوا جُهْداً في ذلك، حتى إذا كان الابن يَقْدَحُ في أبيه إذا عثر منه على ما يوجب ردّ خبره، والأب في ولده، والأخ في أخيه، لا تَأْخذه في الله لَوْمَةُ لائم، ولا تَمْنَعُه في ذلك شَجْنَةُ رَحم ولا صلة مال، والحكايات عنهم في ذلك كثيرة، وهي في كتبي

المصنفة في ذلك مكتوبة.

ومن وقف على تمييزي في كتبي بين صحيح الأخبار وسقيمها، وساعده التوفيق علم صدقي فيما ذكرته. ومن لم يُنْعم النَّظر في ذلك ولم يساعده التوفيق فلا يغنيه شرحي لذلك، وإن أكثرت، ولا إيضاحي له، وإن بلغت، كما قال الله عز وجل: ﴿ وَمَا تُغْنِي ٱلْأَيَـٰتُ وَٱلنُّذُرُ عَن قَوْمٍ لَّا يُؤْمِنُونَ ﴾[يونس:١٠١] [(١)].

وقد بين في موضع آخر أنه قد يورد ما لم يسغ قبوله لكونه يوضح ما سبق من الروايات المقبولة حيث قال :«على نحو ما شرطته في مصنفاتي، من

(١) دلائل النبوة للبيهقي ١/ ٤٧

الاكتفاء بالصحيح من السقيم، والاجتزاء بالمعروف من الغريب إلا فيما لايتضح المراد من الصحيح أو المعروف دونه فأورده، والاعتماد على جملة ما تقدمه من الصحيح أو المعروف عند أهل المغازي والتواريخ»[1].

النوع الثالث: الكتب التي اعتمد أصحابها على مجرد الرواية وجمع مروياتهم وذكر إسنادهم في ذلك ليكون محل دراسة للعلماء.

وقد جاء في مقدمة تاريخ الطبري ما يشعر بأنه قد سار في كتابه على هذا المنهج وذلك في قوله :«فما يكن في كتابي هذا من خبر ذكرناه عن بعض الماضين

---

(١) دلائل النبوة للبيهقي ١/ ٦٩ .

مما يستنكره قارئه أو يستشنعه سامعه من أجل أنه لم يعرف له وجهاً من الصحة ولا معنى في الحقيقة فليعلم أنه لم يُؤتَ في ذلك من قبلنا وإنما أتيَ من قبل بعض ناقليه إلينا وإنما أدينا ذلك على نحو ما أدِّى إلينا»[1].

وبما أنه قد صدَّر كتابه بما يشعر بعدم قيامه بانتقاء الروايات المقبولة فإنه ينبغي عرض مروياته على روايات المحققين القدامى كابن هشام وعلى اختيارات الحفاظ المتأخرين كابن كثير والذهبي .

وبعد أن تم تدوين السيرة في كتبها القديمة التي وصلت إلينا برواية أصحابها قام بعض العلماء في

---

(١) تاريخ الطبري ١/ ٨ .

مختلف العصور بتدوين كتب في السيرة اختاروها من كتب السيرة والسنة وكان منهجهم يقوم على إيراد الأخبار كاملة من كتب السيرة مع الإشارة إلى روايات كتب السنة وأحياناً يقدمون روايات كتب السنة إذا كانت كاملة مع بيان الخبر ويشيرون إلى روايات أهل السيرة.

ومن أبرز هذه الكتب [عيون الأثر] لابن سيد الناس و [البداية والنهاية] لابن كثير و[تاريخ الإسلام] للذهبي.

يقول الحافظ أبو الفتح ابن سيد الناس: وعمدتنا فيما نورده من ذلك على محمد بن إسحاق إذ هو العمدة في هذا الباب لنا ولغيرنا، غير أني قد أجد

الخبر عنده مرسلاً وهو عند غيره مسنداً فأذكره من حيث هو مسند ترجيحاً لمحل الإسناد[1].

(١) عيون الأثر ١/ ٧.

منهج الباحثين في العصر الحاضر

لقد كان اهتمام الباحثين في بداية هذا العصر متجهاً نحو تلخيص أحداث السيرة وعرضها بأسلوب سهل مع حذف أسانيدها وحذف المكرر منها، وكان لتلك الطريقة فوائدها الملموسة في تقريب السيرة إلي أذهان القراء وخاصة المبتدئين.

ثم كان اتجاه المؤلفين في السيرة بعد ذلك إلى استنباط العبر والفوائد من النصوص وبيان المواقف الدعوية من خلال أحداث السيرة، فقد كان اهتمام هؤلاء المؤلفين موجهاً إلى المقاصد المهمة من السيرة وتوجيه الاستفادة منها في مجال الدعوة الإسلامية، ومحاولة علاج مظاهر النقص في تطبيق الإسلام في

هذا العصر من خلال عرض النماذج العالية لهذا التطبيق في العهد النبوي.

ولكن ممايؤخذ على بعض المؤلفين في هذين الاتجاهين أنهم سردوا أحداث السيرة مع إغفال ذكر المراجع، فأصبحت هذه الكتب تفقد سند توثيقها.

وهذا المنهج إضافة إلى كونه مخالفاً لمنهج السلف في الرواية والتدوين فإنه يفقد الثقة بهذه النصوص ويجعل القراء لايطمئنون إلى ثبوت تلك الأخبار لاحتمال أنه قد اختلط فيها المقبول والمردود.

وبذلك فإن ما بني عليها من الفوائد والعبر لاينتج الثمرات المرجوة من أخذ العبرة والموعظة لقيام الشك في النفوس في تلك الأخبار التي بنيت

عليها تلك النتائج.

وإذا عرفنا أن الميزة الكبرى لتلك المؤلفات هي ما قام به أصحابها من تلخيص السيرة لتقريبها إلي الأذهان أو استنباط الفوائد والعبر فإن هذين المقصدين لن تتحقق الفائدة منهما إلا إذا قام الباحثون بتوثيق النصوص التي بنيت عليها تلك النتائج.

ثم كان اتجاه بعض الباحثين في السيرة إلى دراسة الأسانيد واستخراج النصوص الصحيحة، حيث ألفوا كتباً في السيرة اقتصروا فيها على ما بلغ درجة الصحة.

وهذا المنهج له فائدته الكبرى في معرفة النصوص الصحيحة التي يمكن أن تؤخذ منها

العقائد والأحكام ونحوها حيث إن هذه المجالات هي التي يشترط أن يكون الحديث فيها صحيحاً أو حسناً.

ولكن المنهج الذي سار عليه هؤلاء المؤلفون لم يحدَّد فيه هذا المقصد بوضوح، وربما كان هناك إشارات خفيفة إليه في بعض المقدمات، ولكن الذي يفهمه غالب القراء أن هذه الكتب هي كتب السيرة المعتمدة، وأن كتب السيرة القديمة قد اختلط فيها الصحيح والضعيف فلا يعتمد عليها.

وحينما نأخذ هذه الكتب المعاصرة التي اقتصرت على ذكر النصوص الصحيحة على أنها كتب في السيرة فإنه سيحصل بذلك نقص وفجوات في

عرض الأحداث، لأن القصة قد تأتي بعدة أخبار يكون بعضها صحيحاً وبعضها دون ذلك، فإذا اقتصرنا على الصحيح منها حصل انقطاع في بعض مراحل القصة، أو حصل طمس لها بالكامل ما عدا الإشارة إلى خبر يعدُّ من نتائج القصة أو من ملابساتها.

ومن أمثلة ذلك خبر حصار الشعب، حيث اكتفى بعض مؤلفي السيرة الصحيحة بذكر حديث للإمام البخاري جاء فيه ذكر نزول رسول الله ﷺ في المحصب وأنه المكان الذي تقاسم فيه الكفار على الكفر، يعني يوم أن قاطعوا بني هاشم ومن كان معهم، فهل هذا الخبر القصير يفيد شيئاً عن حصار

الشعب الذي فصله أهل السيرة، واستنتج منه العلماء الفوائد والعبر العظيمة ؟!

وكذلك خبر خروج النبي ﷺ لدعوة أهل الطائف قد اقتصر بعض من ألفوا في السيرة الصحيحة على إيراد حديث الإمام البخاري الذي فيه بيان أن أشد ما مرّ على النبي ﷺ من الأذى مالقيه من أهل الطائف، فهل يسوغ لمؤلف أن يعقد فصلاً عن خروج النبي ﷺ إلى الطائف ثم لايذكر إلا هذا الحديث ؟!

إن هذه المؤلفات لاتصلح أن تكون كتباً في السيرة، خاصة إذا توقعنا أنه قد يستغني بها طلاب العلم عن الرجوع إلى كتب السيرة القديمة، لأن

وصف هذه الكتب المعاصرة بالصحة يقتضي الدعوة إلى الإعراض عما لم يدون في هذه الكتب الصحيحة.

لقد سار بعض مصنفي كتب السنة الأوائل على اختيار الأحاديث الصحيحة في السيرة وما يقرب منها وأدخلوها في كتبهم في مناسباتها، وهذا عمل لاغبار عليه لأنهم لم يؤلفوا كتباً في السيرة وإنما ألفوا كتباً في السنة، واختاروا من السيرة ما يصل إلى مستوى اختيارهم في السنة من درجة الصحة، أما تأليف كتب في السيرة تختص بما يصل إلى درجة الصحة فليس من منهج العلماء المتقدمين فيما أعلم.

وعلماء السنة الذين دونوا السيرة في كتبهم لم يقصدوا استيعاب أحداث السيرة كلها ولا تأليفها

على ترتيبها الزمني في الغالب وإنما قصدوا اختيار بعض الأخبار التي بلغتهم على حسب منهجهم في تصنيف الكتب في السنة .

وكان الأولى بهؤلاء الباحثين الذين توجهوا إلى جمع نصوص السيرة الصحيحة أن يختار الواحد منهم كتاباً من كتب السيرة المشهورة وأن يعلق عليه ببيان الأخبار الصحيحة التي ورد أكثرها في كتب السنة، حتى نحافظ على تسلسل الأخبار وتكاملها مع معرفة ما بلغ منها درجة الصحة لمن أراد ذلك.

هذا وإن أسوأ ما في هذا المنهج أن يأتي الباحث فيستخرج ما في كتاب معين من الأحاديث والأخبار التي يراها صحيحة فيفردها في كتاب من غير نظر إلى

منهج المؤلف الذي سار عليه في قبول الأخبار.

فإذا أخذنا كتاب [دلائل النبوة] للإمام البيهقي مثلاً فإننا نعرف أن منهجه أنه يورد في كتابه الأخبار الصحيحة ويشير إلى صحتها، ويورد الأخبار المقبولة في مثل هذا الموضوع الذي ألف الكتاب لبيانه، وأنه إذا أورد خبراً ضعيفاً بَيَّن ضعفه واعتمد على غيره، كما بَيَّن أنه قد يورد مالا يُقْبَل بعد إيراد المقبول لكون المقبول لايتضح المراد منه إلا بإيراد ذلك الخبر فيورده للبيان ويكون الاعتماد على ما تقدمه من أخبار مقبولة.

وهذا لايعني خلو الكتاب من وجود نصوص لاينطبق عليها شرط المؤلف فإن كثيراً من الكتب

لاتخلو من ذلك، والعلماء من أهل هذا الشأن يقومون عادة ببيان الأحاديث الشديدة الضعف مع الالتزام بمنهج المؤلف .

أما ما يفعله بعض الباحثين المعاصرين من الهجوم على كتب العلماء المحققين من غير نظر إلى منهجهم الذي ساروا عليه والقيام باختصار كتبهم وذلك بالاقتصار على ذكر الأحاديث الصحيحة وحذف كل خبر ينزل عن ذلك، فإنه يعدُّ جناية على أولئك العلماء، والذي يفعل ذلك يكون قد اقتنع بمنهج النقاد المتشددين وهو عدم قبول ما نزل عن درجة الحسن مطلقاً بينما قد يكون المؤلف يرى قبول الأخبار الصالحة للاعتبار في مجال السيرة والدلائل

النبوية ونحوها، وبهذا يكون المختصر قد ألزم المؤلف بمنهج لايراه.

نعم لو جاء من يستدرك على الكتب التي عنونها أصحابها بالصحة كصحيح ابن خزيمة وصحيح ابن حبان فيستخرج منها ما يراه صحيحاً فإن هذا العمل مقبول، لأن من قام بهذا العمل يكون قد استدرك على المؤلف على حسب منهجه الذي التزم به ولم يحافظ عليه، مع أن المنهج السليم هو الإبقاء على كتاب المؤلف كما هو مع التعليق عليه، هذا هو منهج علماء السلف رحمهم الله تعالى، فإنهم كانوا يحترمون كتب العلماء السابقين وإن خالفوهم في الرأي والاجتهاد، ومن أمثلة ذلك ما قام به الإمام

الذهبي من اختصار مستدرك الحاكم، فإنه لم يقتصر على ذكر الأحاديث التي يراها صحيحة ويلغي ما عدا ذلك، بل أثبت الكتاب كله حتى ما يراه منه موضوعاً مع بيان رأيه في الحكم على الأحاديث التي أوردها.

إن الذي كان يقوم به العلماء قديماً من أنواع الاختصار يتضمن فائدة لطلاب العلم من غير أن يترتب على عملهم تشويه للكتاب الأصلي وذلك مثل ما يقومون به من حذف الأسانيد أو حذف الأخبار المكررة أو الجمع بين الأمرين أو الاقتصار على ما ذكر المؤلف مما لا يوجد في الكتب المشهورة ونحو ذلك من باب تسهيل المعرفة على طلاب العلم.

أما الاقتصار على ذكر بعض أخبار الكتاب ووصفها بالصحة فإن ذلك يعدُّ طعناً في بقية الكتاب إلا إذا كان ما تُرك غير مقبول حتى على منهج المؤلف نفسه .

إن العلماء السابقين المتبحرين في هذا العلم من أمثال الإمام البيهقي كانوا أقدر على استخراج الأخبار الصحيحة وإفرادها في كتاب من علماء هذا العصر وباحثيه ولكن كان منهجهم قبول ما كان صالحاً للاعتبار في المجالات التي حددوها ، ومنها السيرة ودلائل النبوة لما يترتب على ذلك من فوائد عظيمة في مجال الدعوة والقدوة الحسنة ، في مجال الأخلاق والسياسة والإدارة والحرب وغير ذلك ،

وعلى هذا المنهج سار من جاء بعدهم من العلماء الكبار كالذهبي وابن كثير وابن حجر العسقلاني .

ولا أدري كيف يسوغ لباحث أن يلغي هذه الأخبار مع ترتب هذه الفوائد العظيمة عليها وعدم تعارضها مع أصول الإسلام وقواعده وأحكامه الثابتة ؟!

الآثار السلبية لهذا المنهج :

إن هذا المنهج الذي يقوم على اختيار النصوص الصحيحة من السيرة وجمعها في كتب وعرضها على أنها هي السيرة المعتمدة على الرغم من نتيجته الإيجابية فيما يتعلق بكونه من روافد السنة التي تثبت بها العقائد والأحكام فإن له نتائج سلبية خطيرة، منها

أنه يعدُّ اختزالاً للسيرة وتضييعاً لثروة علمية كبرى كانت ولا تزال المصدر الثالث بعد الكتاب والسنة في الدعوة إلى الإسلام وتقويم السلوك وعمارة الأرض على مقتضى شريعة الله تعالى .

إن النبي ﷺ قد أذن لنا بالتحديث عن بني إسرائيل حيث يقول : «حدثوا عن بني إسرائيل ولا حرج» رواه الإمام البخاري [1] .

وإذا كان لا حرج من التحديث عن بني إسرائيل لأخذ العبرة والموعظة مع أن أخبارهم خالية تماماً من الإسناد فكيف بأخبار المسلمين المروية غالباً

---

(١) صحيح البخاري – كتاب أحاديث الأنبياء رقم (٣٤٦١) الفتح ٦/ ٤٩٦ .

بالسند وإن كان بعضها لا يصل إلى درجة الصحيح أو الحسن؟!

لا شك أن الاستفادة من هذه الروايات الإسلامية في مجال الوعظ وتقويم الأخلاق وأخذ الخبرة في مجال الحرب والإدارة من أهم الأمور التي يقوم عليها بناء الأمة وربطها بماضيها المشرق الذي تفاخر به الأمم .

ومن آثار هذا المنهج السلبية أن بعض طلاب العلم أصبحوا لا يقبلون روايات السيرة التي لم يُدخلها هؤلاء المؤلفون المعاصرون في كتبهم التي اختاروا مادتها ووصفوها بالصحة ، ومن أمثلة ذلك أنني كنت يوماً أتحدث عن العبر والفوائد التربوية في

خبر خروج النبي ﷺ إلى الطائف ودعوة أهلها فقال لي أحد الحاضرين : أثبت أولاً هذا الخبر ثم بين ما فيه من الفوائد ، فقلت له : ألا يكفي أن ابن إسحاق الإمام الكبير في السيرة قد أخرجه وأثبته ابن هشام في تهذيبه لسيرته ؟ فقال : لا إن روايات ابن إسحاق غير صحيحة !

ومن آثار ذلك حتى على المؤلفين في السيرة أن أحدهم ذكر رواية الإمام البخاري في قول النبي ﷺ عن أسرى بدر: «لوكان المطعم بن عدي حيًّا ثم كلمني في هؤلاء النتنى لتركتهم له»فاستشهد بذلك على أن لخروج النبي ﷺ إلى الطائف أصلاً ،وذلك لما جاء في خبر الخروج إلى الطائف من أن المطعم قد

أجار النبي ﷺ يوم أن أراد دخول مكة .

فهل خبر خروج النبي ﷺ إلى الطائف لا يثبت إلا بمثل هذا الخبر القصير الذي لا تفهم علاقته بهذا الخروج إلا بعد معرفة تفاصيل رحلة الطائف ؟ وهل فقدنا الثقة بخبر ابن إسحاق المفصل حتى نحتاج إلى تدعيمه بهذه الرواية التي لا تدخل ضمن أخبار رحلة الطائف ؟!

ومن الآثار السلبية لهذا المنهج أن بعض الباحثين يحكم على بعض النصوص بالضعف ثم يتبع ذلك بالكتابة عن العبر والفوائد التي يحتوي عليها النص ، وفي هذا نوع من التناقض ، لأنه ما دام قد حكم على النص بالضعف فإنه قد ألغاه من التاريخ

لأن الحكم على النص بالضعف يدفع القاريء إلى عدم الثقة به وصرف النظر عنه وعن التعليق عليه.

وهؤلاء الباحثون يكونون قد تأثروا بروعة النصوص فأحبوا أن يسهموا في إبداء مشاعرهم نحو عظمة مضامينها، ولكنهم تأثروا بالمنهج السائد الذي أصبح رائجاً في هذا العصر ، وهو أن لا يثق الباحث بأي نص كان إلا بعد بحث إسناده وإن كان مصدره قد بلغ آفاق الشهرة في العظمة والإتقان وأقره عظماء المؤلفين من أساطين العلم ، ما عدا ما اتفق علماء الأمة على استثنائه وهو ما أخرجه الإمام البخاري أو مسلم رحمهما الله في صحيحيهما .

المشكلة والحل :

تبين لنا من هذا العرض أن هناك مشكلة في أخبار السيرة والتاريخ ، وهي أن بعض الأخبار في هذا الموضوع لا تصل إلى درجة القبول عند بعض المحدثين حيث لا يبلغ إسنادها درجة الصحيح أو الحسن .

وهذه الأخبار منها ما هو صالح للاعتبار ، وهي أحاديث من اتهموا في حفظهم ولم يتهموا في عدالتهم ولم يصلوا إلى حد الفحش في الغلط ومنها ما هو مردود ، وهي أحاديث من اتهموا في عدالتهم أو فحش غلطهم ، فأما هؤلاء فقد اتفق العلماء على رد أحاديثهم وعدم الاعتبار بها .

وأما الأحاديث الصالحة للاعتبار فللعلماء أمامها موقفان :

الموقف الأول : موقف المعتدلين ، وهم العلماء الذين فرقوا بين الموضوعات التي اشتملت عليها النصوص ، حيث اشترطوا بلوغ النص درجة الحسن أو الصحة فيما إذا كان في العقائد أو الأحكام وتساهلوا في موضوعات أخرى منها السيرة والرقائق وفضائل الأعمال فقبلوا النصوص الصالحة للاعتبار وهي التي لم تبلغ درجة الحسن لكون بعض رواتها وصفوا بالضعف من قبل حفظهم إذا لم يكن في متنها نكارة وإن لم يكن لها شواهد ترفعها إلى درجة الحسن واعتبروها من قبيل الحديث الصالح للعمل في

المجالات المذكورة بينما توقفوا عن العمل بالأحاديث الصالحة للاعتبار في مجال الأحكام ، حتى يجدوا لها ما يرفعها إلى درجة الحسن .

وهذا هو الذي عبر عنه الحافظ عبد الرحمن بن مهدي بقوله السابق الذكر « إذا روينا في الثواب والعقاب وفضائل الأعمال تساهلنا في الأسانيد وتسامحنا في الرجال ، وإذا روينا في الحلال والحرام والأحكام تشددنا في الأسانيد وانتقدنا الرجال » .

فهذا يعني أن الصالح للاعتبار صالح للعمل في هذه المجالات ، بينما لا يكون كذلك في الأحكام ، بل لا بد له من شواهد ترفعه إلى درجة الحسن .

ولا يمكن أن يحمل تسامح هؤلاء العلماء

وتساهلهم على قبول الأحاديث التي بلغت درجة الحسن في هذه المجالات لأن الحديث الحسن مقبول حتى في الأحكام باتفاق العلماء فلا بد أن يحمل كلامهم على قبول ما دون الحسن في تلك الأمور وهو الصالح للاعتبار .

وكذلك لا يمكن حمل كلامهم على التسامح في الرواية مع اعتبار تلك الأحاديث غير صالحة للعمل إلا إذا جاء ما يرفعها إلى درجة الحسن لأن هذا الأمر وارد حتى في أحاديث الأحكام فكونهم يتشددون فيما يتعلق بالأحكام دليل على أنهم لم يريدوا مجرد تدوين الأحاديث بما في ذلك الصالح للاعتبار حتى يوجد ما يقويه ، وإنما أرادوا اختيار الأحاديث

المقبولة الصالحة للعمل .

أما الموقف الثاني:فهو موقف المتشددين في النقد،وهم الذين لا ينظرون إلى موضوع النص، وإنما ينظرون إلى الإسناد فيردون جميع الأحاديث الضعيفة مالم يرد ما يسندها ويرفعها إلى درجة الحسن.

ولا شك أن مذهب جمهور العلماء هو الراجح ، وهو الذي عليه عمل أغلب العلماء الذين دونوا السنة والسيرة .

بل إن بعض كبار العلماء كانوا يحكمون على بعض كبار المؤرخين بالإمامة في التاريخ كما ذكر الحافظ ابن سيد الناس والحافظ ابن حجر عن الإمام ابن إسحاق مع أنه لم يتجاوز مرتبة الصدق في

الحديث عند بعضهم [1]، وكما ذكر الحافظ الذهبي عن الواقدي بأنه إمام المؤرخين مع أن المحدثين حكموا عليه بأنه متروك[2]، وكما ذكر الحافظ ابن حجر العسقلاني عن سيف بن عمر الضَّبِّي ، حيث قال في ترجمته « ضعيف في الحديث عمدة في التاريخ[3].

وهذا دليل واضح على أن العلماء يفرقون بين معايير النقد في الحديث ومعاييره في التاريخ .

بل أبلغ من ذلك أن من الرواة من حكم له

---

(١) تقريب التهذيب ٢/ ١٤٤ ، عيون الأثر ١/ ٧ .

(٢) سير أعلام النبلاء ٢/ ٤٤١ .

(٣) تقريب التهذيب (١/ ٣٤٤ رقم ٦٢٣) .

النقاد بالإمامة في القراءة مع الحكم عليه بالترك في الحديث وهو حفص بن سليمان القاريء راوي القراءة عن عاصم حيث قال عنه الحافظ ابن حجر : متروك الحديث مع إمامته في القراءة [1] .

وأساس ذلك أن من الرواة من يوجه اهتمامه الأكبر لفن من الفنون فيتقنه إتقاناً تاماً بينما يعطي الفن الآخر بعض اهتمامه فلا يبلغ فيه حد الإتقان .

وهكذا كان المؤرخون الأوائل الأكابر أمثال ابن إسحاق والواقدي ، حيث شهد لهم معاصروهم بالإجادة والإتقان في السير والمغازي لكونهم وجهوا اهتمامهم الأكبر لهذا الباب، حتى إن بعضهم

---

(١) تقريب التهذيب ١/ ١٨٦ .

كالواقدي كان يذهب إلى مواطن الغزوات فيسأل أهل البادية عن تلك الأماكن ليطبق ما جاء في الروايات على ذلك .

فإذا كان الراوي قد أخطأ في بعض مروياته فإن المنهج العلمي الصحيح أن يبيَّن خطؤه فيما أخطأ فيه مع الثناء عليه فيما أصاب فيه، فيقال مثلا عن محمد بن عمر الواقدي : « متروك الحديث إمام في المغازي» كما قال الحافظ ابن حجر عن حفص بن سليمان القارئ:« متروك الحديث مع إمامته في القراءة» ، لكن بعض الذين كتبوا في نقد بعض مرويات السيرة إذا مر ذكر الواقدي يقولون «والواقدي متروك» ، وهذا إلى جانب أن فيه جناية على هذا العالم الشهير فإنه

يفضي إلى إلغاء عدد من مرويات السيرة التي انفرد بها الواقدي، وهذا الحكم على الواقدي بأنه متروك مترتب على منهج تطبيق معايير المحدثين على أخبار السيرة النبوية، وقد تقدم بيان الخطأ في هذا المنهج، فهل يحكم هؤلاء النقاد على حفص القارئ بأنه متروك وهو الذي يسير على قراءته جمهور المسلمين؟!

ويأتي هنا تساؤل مهم ، وهو هل نحكم على هذه النصوص بالضعف ثم نقبلها ونستفيد منها ؟ أم نقبلها من غير حكم عليها بذلك ؟

فالذي سار عليه جمهور العلماء الذين دونوا السيرة هو قبول تلك الروايات الصالحة للاعتبار من غير حكم عليها بالضعف واعتبارها صالحة للعمل

بها ، وهو رأي جمهور علماء الحديث كما سبق .

وبعض العلماء المعاصرين يرون قبولها تاريخياً مع الحكم عليها بالضعف ، والذي ذهب إليه جمهور العلماء هو الراجح لأن الحكم على هذه الأخبار بالضعف يفقد الثقة بها، ولا يجعل النفوس تنشط للاتعاظ بها والاستفادة منها ، ولأن هذا هو الموافق لمنهج السلف وهم جمهور العلماء كما سبق .

ومما ينبغي أن يتنبه له الباحثون في التاريخ أن يستبعدوا جميع الأخبار التي تشتمل على طعن في الصحابة ﷺ لأن ذلك يتنافى مع عدالتهم التي ثبتت في نصوص كثيرة صحيحة ، وأن يقبلوا ما يشتمل على بيان فضائلهم إذا ورد من طريق صالح للعمل

ولم يكن في متنه نكارة .

إن الذين يردون أخبار فضائل الصحابة لأن أسانيدها لم تصل إلى درجة الحسن يسيؤون إليهم لأنهم يُغطُّون على فضائلهم التي لامثيل لها في الجملة في جيل آخر.

وأخيراً فإن مما ينبغي التنبه له أن يتحلى طلاب العلم بالورع وأن لا يسارعوا إلى الحكم على الروايات بمجرد النظر إلى أسانيدها فإن ذلك قد يكون فيه هدم للتاريخ وإقامة لبناء مهلهل لا يقوم على أسس ثابتة ، وأن يكتفوا بحكم العلماء السابقين المتبحرين في هذا العلم فيما حكموا عليه أو أقروه في كتبهم على سبيل الاختيار ، وأن يقتصر أمر الحكم من

خلال دراسة الأسانيد على النوادر من العلماء الكبار في هذا الفن الذين أمضوا فيه عمراً طويلاً وشهد لهم العلماء بالفهم وسعة الاطلاع .

هذا ومن التوجيهات الجيدة في مجال الحكم على روايات السيرة ماذكره الدكتور أكرم ضياء العمري، حيث قال في تعليقه على خبر حفر بئر زمزم: ورغْم ذلك فإن تعدُّد مخارج الخبر (سعيد بن المسيب+ الزهري) ينهض لدعم الحدث التاريخي مادام لا يتعلق بالعقيدة أو الشريعة[1] .

(١) السيرة النبوية الصحيحة (١/ ٩٢) .

وقال عن كتب السيرة النبوية:

أما كتب السيرة المختصة فإنها تلي من حيث الدقة القرآن الكريم والحديث الشريف، ومما يعطيها قيمة علمية كبيرة أن أوائلها كتبت في وقت مبكر جدًا، وعلى وجه التحديد في جيل التابعين حيث كان الصحابة موجودين فلم ينكروا على كتاب السيرة مما يدل على إقرارهم لما كتبوه، والصحابة على علم دقيق واسع بالسيرة لأنهم عاشوا أحداثها وشاركوا فيها، وكانت محبتهم للرسول ﷺ وتعلقهم به ورغبتهم في اتباعه وأخذهم بسنته في الأحكام سببًا في ذيوع أخبار السيرة ومذاكرتهم فيها وحفظهم لها، فهي التطبيق العملي لتعاليم الإسلام[1].

---

(١) السيرة النبوية الصحيحة (١/ ٥٣).

ويقول عن كتابه في السيرة :

ويلاحظ القارئ أن الروايات الضعيفة من الناحية الحديثية لم تستبعد نهائيًا بل تمت الإفادة منها في الموضوعات التي لا تتعلق بالعقيدة أو الشريعة، حيثما لم نجد روايات صحيحة وفق معايير المحدثين، حيث يمكن التعامل معها وفق معايير منهج النقد التاريخي .

ويقول أيضًا عن كتب السيرة :

وينبغي الانتباه إلى أن الانتقاء عندما يتم وفق قواعد صارمة، فإنه يدع مجالاً لتفلت العديد من النصوص التاريخية التي يمكن التعامل معها وفق معايير أقل صرامة، ومن ثم فإن قراءة نصوص الواقدي وفق منهج النقد التاريخي تتيح الفرصة لإضافات أخرى لمادة السيرة، وهذا ينطبق على

الروايات التي أوردها ابن إسحق دون إسناد، كما ينطبق على روايات ابن سعد التي نقلها عن ابن الكلبي..

إن هؤلاء الرجال المتخصصين في فن السيرة قد عوملوا من قبل النقاد القدامى بتساهل كبير بغية الإفادة من رصيدهم التاريخي الهائل .

إن الأمور المتفق عليها بين هؤلاء الإخباريين يمكن أن تحتل مكانها في الدراسات التاريخية مالم تتعلق بالعقيدة أو الشريعة[1] .

وهذه التوجيهات الجيدة من العلامة الدكتور أكرم ضياء العمري تدل على أنه يفرق بين نصوص

---

(١) السيرة النبوية (١/ ١٩ – ٢٠) .

السيرة النبوية التي تتعلق بالعقيدة أو بالشريعة وبين النصوص التي تتعلق بالتاريخ، وأنه يرى أن تؤخذ نصوص السيرة وفق معايير منهج النقد التاريخي إذا كانت لا تتعلق بالعقيدة أو بالشريعة.

فهرس الموضوعات

الموضوع	الصفحة
المقدمة	٥
منهج المحدثين في الحكم على الروايات	٧
توجيهات للباحثين في هذا العلم	٣٠
منهج العلماء في تدوين السيرة	٣٩
منهج الباحثين في العصر الحاضر	٤٨
الآثار السلبية لهذا المنهج	٦١
المشكلة والحل	٦٧
فهرس الموضوعات	٨٣